

تُعد دعوى المنافسة غير المشروعية أداة هامة لحماية حقوق براءة الاختراع، وتُمكّن صاحب البراءة من المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن انتهاك هذه الحقوق ووقف تلك الأفعال. فهي تستند إلى الحماية المدنية للحقوق، ويحق لصاحب البراءة رفع دعوى ضد من يتعدى على حقه، مطالباً بالتعويض. وللدعوى وظيفة وقائية إلى جانب التعويض، فتشمل حماية حقوق الملكية الصناعية حتى من الأضرار المحتملة مستقبلاً، ويمكن للمحكمة أن تأمر باتخاذ إجراءات لمنع استمرار هذه الأعمال. تتميز هذه الدعوى عن دعاوى المسؤولية المدنية بأن هدفها فرض احترام قواعد حرية المنافسة. تستند الدعوى على المادة 124 من القانون المدني (رقم 58-58 المعدل)، و تتطلب توافر عناصر المسؤولية (خطأ، ضرر، علاقة سببية)، لكنها صورة خاصة من المسؤولية التقسيمية تتميز بخصوصية عنصر الخطأ. براءة الاختراع تمثل حق ملكية صناعية وامتيازاً منافسياً، فأي مساس بهذه الحقوق عبر منافسة غير مشروعية يستوجب وقف ذلك. تُقام الدعوى عند توافر عناصر المسؤولية، ويمكن لصاحب البراءة أو نائبه اللجوء للقضاء ضد من تعدى على حقه في ملكية الاختراع. تختلف دعوى المنافسة غير المشروعية عن دعوى التقليد؛ فدعوى التقليد تركز على انتهاك حق استغلال الاختراع، بينما دعوى المنافسة غير المشروعية تركز على انتقاد تصرف الخصم غير اللائق، وتهدف لفرض احترام قواعد المنافسة، بخلاف دعوى التقليد التي قد تتضمن عقوبات جزائية.